شَذَرَات قَانُونيَّة

العدد الحادي عشر ١/١٢/١٤٣٦هـ

twitter: @shatharat_1

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

حمداً لله الواحد الأحد، وصلاة زاكية عاطرة على خيرَ البشر وبعد

إنّ مجلة " شذرات قانونية " هي مجموعة تطوعيّة تجمع عدد من القانونيين والقانونيات جُل همهم ومبلغ طموحهم رفع مستوى الوعي الحقوقي بين الشباب وكافة العامة وذلك على المستوى المحلي والعربي والإسلامي فيكون " المجتمع وطنيّ يحترم النظام ويحفظ الحقوق "

ومبتغانا أن يكون عملنا خالصاً لوجهه الكريم
فإن أصبنا فهو من توفيقه وسداده وإن أخطأنا فمن أنفسنا المقصرة

شذرات قانونية

ضيوف العدد

المحامي : حسّان السيف

عضو مجلس إدارة الجمعية القضائية (قضاء)

وشريك في شركة السيف والتويجري للمحاماة والاستشارات الشرعية والقانونية

الأستاذ : خالد الحابوط

مستشار قانوني وماجستير من المعهد العالي للقضاء

الأستاذ : خالد الحريري

مستشار قانوني بالمحكمة العُليا

الأستاذ : نايف الحسين

باحث قانوني

الأستاذة : إسراء العجيمان

محامية متدربة

فريق إعداد المجلة

بشاير بنت عبدالله الشريف

سندس بنت علي الغامدي

مشاعل بنت سليم الصاعدي

ماريا بنت عبدالعزيز تركستاني

مها بنت حمدان الرفاعي

نورة بنت سعود الشريم

تنسيق وتصميم

بشاير بنت عبدالله الشريف

نورة بنت سعود الشريم

شذرات قانونية

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مصطلحات قانونيّة	4
قضايا نزع ملكية العقار للمنفعة العامة	6
الأحكام القضائية وأقسامها	11
سناب شات قانوني	12
حقوق الموظفين في نظام العمل والعمال	13
علم المواريث	16
المكتبة القانونية	19
سؤال وجواب	20
الخاتمة	23

شذرات قانونية

مصطلحات قانونيّـة
في أروقة المحاكِم.

مها بنت حمدان الرفاعي

تصديق الأحكام :

يقصد به موافقة الدائرة المختصة في محكمة التميز أو المحكمة العليا على الأحكام الخاضعة للتدقيق وفق ما حدده النظام والتهميش على الصك أو القرار بما يفيد ذلك ويكون التصديق بالإجماع أو الأغلبية .

نقض الأحكام :

يقصد به إلغاء الدائرة المختصة في محكمة التمييز أو المحكمة العليا للحكم الخاضع للتدقيق بعد إجراء ما يلزم من الملاحظات على الحكم وعدم استجابة القاضي لتلك الملاحظات ويكون الإلغاء بالأغلبية أو الإجماع .

الرجوع عن الحكم :

هو إجراء يتخذه القاضي مصدر الحكم بعد تدقيقه وقناعته بملاحظات مدققي الحكم فيرجع عن حكمه السابق ويحكم بحكمه الجديد مسبباً رجوعه عن حكمه الأول و حكمه الجديد ويخضع الحكم الجديد لتعليمات التمييز .

مصطلحات قانونيّــة

صحيفة الدعوى :

هي الورقة أو النموذج الذي يقدمه المدعي إلى المحكمة مشتملة على ما يلي:

* اسم المدعي كاملاً ومهنته أو وظيفته ومحل الإقامة وسجله المدني أو من يمثله.
* الاسم الكامل للمدعى عليه بنفس المعلومات السابقة مع بيان محل إقامته.
* موضوع الدعوى، وما يطلبه المدعي، وأسانيده، وتاريخ تقديم الدعوى.

طلب التماس إعادة نظر :

هو طريق من طرق الاعتراض علي الحكم بحيث يجوز للخصم تقديم هذا الطلب في الأحكام النهائية

وفق الأحوال التالية:

* إذا كان الحكم قد بني على أوراق ظهر بعد الحكم تزويرها، أو بني علي شهادة قضي من الجهة المختصة بعد الحكم أنها مزورة.
* إذا حصل الملتمس بعد الحكم علي أوراق قاطعة في دعوى قد تعذر عليه إبرازها قبل الحكم.
* إذا وقع من الخصم غش من شأنه التأثير في الحكم.
* إذا كان منطوق الحكم يناقض بعضه بعضا.
* إذا قضى الحكم بشيء لم يطلبه الخصم أو قضي بأكثر مما طلبوه، إذا كان الحكم غيابياً.
* إذا صدر الحكم على من لم يكن ممثلاً تمثيلاً صحيحاً في الدعوى.

قضايا نزع ملكية العقار للمنفعة العامة ؟

المحامي: حسّان السيف
@hassanlawer

الحالات التي لا يعوض فيها مالك العقار

استثنى النظام من أحقية مالك العقار في التعويض عن ماتقتطعه جهة الإدارة ضمن حدود النسبة التخطيطية المجانيةلتحديد وتنفيذ شبكات الطرق الرئيسية أو لصالح التخطيطوالمحددة وفقاً للآتي

أولاً
بالنسبة لما هو واقع داخل حدود حماية التنمية

يحق لجهة الإدارة اقتطاع ما لا يزيد عن نسبة 33% منمساحة العقار بشرط أن يكون المتبقي بعد ذلك عشرة آلاف متر مربع فأكثر ، ويعوض مالك العقار عن الفرق إن قلتمساحة الباقي من العقار عن عشرة آلاف متر مربع إلا إذاكان تجاوز النسبة التخطيطية أو كان نقص المساحة المتبقيةعن عشرة آلاف متر مربع قد تم بناء على طلب المالك

ثانياً
بالنسبة لما هو واقع خارج حدود حماية التنمية

يحق لجهة الإدارة اقتطاع ما لا يزيد عن نسبة 12٪ من مساحة العقار بشرط أن يكون المتبقي بعد ذك عشرة آلاف متر مربع فأكثر ، ويعوض مالك العقار عن الفرق إن قلت مساحة الباقي من العقار عن عشرة آلاف متر مربع إلا إذاكان تجاوز النسبة التخطيطية أو كان نقص المساحة المتبقيةعن عشرة آلاف متر مربع قد تم بناء على طلب المالك

قضايا نزع ملكية العقار للمنفعة العامة ٢

أنواع القضايا التي تنشأ عن تطبيق النظام

لا شك أنه من الصعوبة بمكان حصر كافة المنازعات التي قد تنشأ عن تطبيق نظام نزع ملكية العقار للمنفعة العام لكن سأستعرض هنا أبرز النزاعات الشائعة مع توضيح موجز لكل نوع من أنواع هذه القضايا

أولاً: قضايا المطالبة بالتعويض

بلا شك أن التعويض عن نزع ملكية العقار ليس محل خلاف، ولكن يحدث في حالات ليست بالقليلة أن تستحوذ جهة إدارية على عقار وتمتنع عن تعويض مالكه لعدة أسباب منها: منازعة جهة الإدارة في ملكية العقار أو وجود تداخل في الصكوك بين العقار محل النزاع وبين العقارات المجاورة، أو بسبب خلل في إجراءات جهة الإدارة، ومن ثم ينشأ النزاع مع جهة الإدارة حول استحقاق مالك العقار للتعويض الأمر الذي يضطر معه مالك العقار لمقاضاتها ومطالبتها بتعويضه وفقاً للنظام.

ومن تلك الحالات التي ينشأ عنها النزاع:

امتناع جهة الإدارة عن تعويض مالك العقار عما اقتطعته جهة الإدارة زيادة عن النسبة التخطيطية المجانية وهي النسبة التي أشرنا إليها في حالات استحقاق التعويض أعلاه.

قضايا نزع ملكية العقار للمنفعة العامة ٢

ثانياً: القضايا المتعلقة بعدم عدالة التعويض:

نصت المادة الأولى من نظام نزع ملكية العقار للمنفعة العامة على أنه :

((يجوز للوزارات والمصالح الحكومية وغيرها من الأجهزة ذوات الشخصيةالمعنوية العامة نزع ملكية العقار للمنفعة العامة لقاء تعويض عادل ، بعدالتحقق من عدم توفر الأراضي والعقارات الحكومية التي تفي بحاجةالمشروع .

ولا يجوز نزع ملكية عقار إلا لتنفيذ مشروع معتمد فيالميزانية)) .

وهذا النص صريح في أن النزع يجب أن يكون لقاء تعويض عادل، ولكن الواقع أن أكثر قضايا نزع ملكية العقار سببها عدم القناعة بعدالة التعويض المقدر لمالك العقار، وفي تقديري الشخصي أن سبب عدم عدالة كثير من قرارات لجان التقدير يعود لعدة أسباب منها ما يلي:

1. أن لجان التقدير في منهجية تقديرها للتعويض تراعي أن يكون التعويض يتناسب مع المبلغ المعتمد في ميزانية المشروع، وهذا الخلل سببه أن نزع ملكية العقار يكون إجراء لاحقاً لاعتماد مبلغ مقدر مسبقاً في الميزانية من جهة أخرى غير اللجنة التي تشكل لاحقاً لتقدير التعويض، وهذه الجهة التي تقدر التعويض مسبقاً لا يكون لديها من المعلومات والبيانات ما يكفي لتكون قادرة على تحديد المبلغ الكافي للتعويض عن العقارات المتوقع نزعها من أجل إقامة المشروع، وذلك لأن الوصول إلى التقدير المناسب يتطلب حصر العقارات المراد نزعها، وحصر مشتملاته من المباني والأسوار والأشجاروالمزروعات والآبار والسدود والعقوم وغير ذلك مما يمكن أنيكون له أثر في التعويض، ومن ثم فمن الطبيعي أن تكون هناك فجوة بين المبلغ المعتمد للتعويضات وبين التعويض العادل المستحق لها.

قضايا نزع ملكية العقار للمنفعة العامة ٢

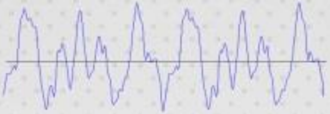

٢. تذبذب أسعار العقارات وعدم وجود معايير مستقرة في تقييمها،أو تقييم مشتملات العقارات، ومن ثم يسري هذا التذبذب إلى قرارات لجان تقدير التعويضات، ويترتب عليه التفاوت في التعويضات بين العقارات المتماثلة.

٣. عدم مراعاة الفرق بين تقدير التعويض العادل وتقدير ثمن العقار وقت النزع ، ولا شك أن هناك فرق كبير بين التعويض والتثمين، فالتثمين يكون عند الشراء بالتراضي بين طرفي العقد، بخلاف التعويض عن نزع العقارات وذلك لأن النزع فيه معنى القهر والإجبار، وهذا يثبت معه التعويض المعنوي الزائد عن ثمن العقار، فضلاً عن استحقاق مالك العقار للتعويض عن الضرر المادي وفوات الربح الذي قد يترتب على نزع عقاره ، ومن ثم فإن اقتصار تقدير اللجنة لملاك العقار على ثمن العقار وقت النزع هو في الحقيقة يتعارض مع المبادئ المستقرة لتقدير التعويض العادل.

قضايا نزع ملكية العقار للمنفعة العامة ٢

ثالثاً: قضايا المطالبة بإيجار المثل:

تنص الفقرة الثالثة من المادة السابعة عشرة على أنه :

((إذا أخرجت الجهة صاحبة المشروع مالك العقار من عقاره أو منعتهمن الانتفاع به قبل تسلم التعويض سواء كان بصورةاستثنائية أو غيرها فيعطى أجرة المثل عن المدة التي بينالإخلاء وتسلم التعويض ما لم يكن سبب تأخير صرفالتعويض بسببه . وتقدر أجرة المثل اللجنة المنصوص عليهافي المادة السابعة من هذا النظام)).

ولذلك تنشأ منازعات عديدة بسبب عدم تعويض الملاك بأجر المثل عن المدة التي تتأخر فيها الجهة عن صرف التعويض،

ومن أسباب حدوث هذه النزاعات كذلك تحديد المتسبب بتأخير صرف التعويض هل كان بسبب مالك العقار أم بسبب غيره؟.

الأحكام القضائية وأقسامها

المستشار القانوني :خالد الحريري

والحكم بغير ما أنزل الله ينقسم إلى ثلاثة أقسام (كفر ، وظلم ، وفسق)، كما هو في الآيات الثلاث الكريمات في سورة المائدة : قال تعالى (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) المائدة44

الأول : من حكم بغير ما أنزل الله معرضاً عن حكم الله ، جاعلاً حكم غير الله في محل حكم الله، فهذا كافر ، حتى لو صلى وصام وتصدق وحج
قال تعالى (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون) المائدة 45

الثاني : أما إذا حكم بقصد ظلم المحكوم عليه ، بأن يكون القاضي هذا بينه وبين المحكوم عليه سوء تفاهم ، فحكم له بغير ما أنزل الله لقصد الإضرار به ، فهذا يكون ظالماً ظلماً لا يخرج من الملّة
قال تعالى (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون) المائدة 47

الثالث : إذا حكم لهوى في نفسه إما لكون الحكم الذي حكم به يعود إلى مصلحته ، أو حكم بذلك محاباة لقريب أو صديق ، مع رضاه بحكم الله ، واعتقاده أن حكم الله هو الحق ، فهذا يكون فاسقاً

سناب شات قانوني

مروان الروقي
Snap: lawbooks

حساب بإدارة الأستاذ مروان الروقي يتم فيه عرض الكتب القانونية بشكل مستمر مع مختصر للكتاب وموضوعه وتسليط الضوء على الكتب القانونية المهمة التي تفيد الباحث والمثقف

حساب المحامي ثامر السكاكر
snap:thamer797

وهو حساب بإدارة المحامي ثامر السكاكر يعرض فيه مواضيع قانونية منوّعة يهدف به رفع الوعي القانوني والإثراء المعرفي

حساب المحامية أفنان الدخيل
snapchat : afnanaldkheel

تهدف لنشر الوعي القانوني في شتى المواضيع لنشر الثقافة القانونية بين العامة وتبيّن لهم حقوقهم المجهولة وتسلط الضوء عليها

حقوق الموظفين في نظام العمل والعمال

الأستاذ خالد الحابوط
@ALHABOUT

الضعف في الثقافة القانونية لدى الموظفين الذين يعملون على نظام العمل والعمال سبب ضياع حقوقهم؛ فنظام العمل في المادة الثانية؛

ذَكر أربعة أنواع للعمّال:

العامل المؤقت، والعرضي، والموسمي، والعامل لبعض الوقت، بالإضافة إلى العامل الذي يعمل طوال الوقت

فالقسمان الأُولان لا تتجاوز مدة عقودهما تسعين يوماً، والموسمي وقت الموسم؛ مثل موسم الحج أو الشتاء، وأما العامل لبعض الوقت؛ فهو غير متفرغ ويؤدي ساعات عمله أقل من نصف ساعات العمل اليومية، ولا يشتركون مع العامل طوال الوقت في أحكام نظام العمل إلا في الواجبات، وقواعد التأديب، والحد الأقصى لساعات العمل وغيره مما هو مذكور في المادة السادسة من النظام.

حقوق الموظفين في نظام العمل والعمال

حقوق الموظف

يحق للموظف أن يطالب بإبطال أي شرط في العقد يخالف نظام العمل، ما لم يكن لمصلحة الموظف، وفق المادة الثامنة.

إذا عهد صاحب العمل لأي شخص طبيعي أو معنوي القيام بعمل من أعماله الأصلية، أو جزء منها، وجب على الأخير أن يعطي عماله كافة الحقوق والمزايا التي يعطيها صاحب العمل الأصلي لعماله، ويكونان مسؤولين عنها بالتضامن فيما بينهما؛ مثاله إذا عملت شركة (ب) لشركة (أ) عملاً وكان العامل الذي يعمل في شركة (ب) يعمل نفس عمل العامل الذي في شركة (أ) فيحق للعامل في شركة (ب) أن يطالب بمزايا وحقوق العامل في شركة (أ)، وفق المادة الحادية عشرة.

من حق العامل اطلاعه على اللائحة الداخلية للمنشأة؛ حيث ألزم نظام العمل أي منشأة يبلغ عدد عمالها أكثر من عشرة عمال وضع لائحة داخلية لتنظم العمل، ويكون فيها الميزات والأحكام الخاصة بالمخالفات والجزاءات التأديبية، وفق المادة الثانية عشرة.

حقوق الموظفين في نظام العمل والعمال

حقوق الموظف

يحق للموظف المطالبة بإتمام العقد في حال انتقال ملكية المنشأة إلى مالك جديد، أو طرأ تغيير على شكلها النظامي بالدمج أو التغيير، وفق المادة الثامنة عشرة.

يحق للعامل أو ورثته المطالبة بسداد حقوقهم المالية قبل أي دين على المنشأة، حيث جعلها النظام من الديون الممتازة، وفق المادة التاسعة عشرة.

علم المواريث ١

الأستاذة : إسراء العجيمان

الحمدلله الذي قدر فهدى وأمات وأحيا ،وخلق الزوجين الذكر والأنثى ،وجعل نصيب الذكر ضعف نصيب الأنثى ،وفرض لبعض الورثة قدراً معلوماً لمنع الاعتداء.

فإن علم الفرائض من أجلّ العلوم وأعلاها وأشرفها،ولذلك اهتم به علماء الإسلام سلفاً وخلفاً اهتماماً بالغاً ،فشغلوا أوقاتهم بمذاكرته وتعليمه، وتحرير قواعده ،وألفوا فيه مؤلفات مستقلة وجعلوا له مكاناً خاصا في كتب الفقه العامة ،فمامن كتاب فقه مختصرٍ أ, مطوّل إلا ويشغل كتاب الفرائض حيزاً منه .

- فالكتاب دل على فضله من وجوه:

منها: أن الله تعالى تولى تقدير الفرائض بنفسه، فلم يتركها لنبي مرسل، ولا لِمَلَكٍ مقرب، بخلاف سائر الأحكام، كالصلاة، والزكاة، والحج، وغيرها، فإن الآيات فيها مجملة، بينتها السنة.

ومنها: أن الله تعالى بعد أن بين الفرائض في كتابه، قال: ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللّهِ ﴾ أي: هذه أحكام الله قد بينها لكم ﴿ وَمَن يُطِعِ اللّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ في قسمة المواريث، فيُقرّ بها، ويعمل بها كما أمره الله تعالى، فلم يزد بعض الورثة، ولم ينقص بعضًا، بحيلة ووسيلة، بل تركهم على حكم الله وفريضته وقسمته ﴿ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾، ثم توعد من عصاه فيها، بقوله: ﴿ وَمَن يَعْصِ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾

- وروي عن النبي ما يدل على فضل هذا العلم، فمن ذلك:

-1 حديث أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: « يَا أَبَا هُرَيْرَةَ تَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ وَعَلِّمُوهَا فَإِنَّهُ نِصْفُ الْعِلْمِ وَهُوَ يُنْسَى وَهُوَ أَوَّلُ شَيْءٍ يُنْزَعُ مِنْ أُمَّتِي » رواه ابن ماجه والدار قطني والحاكم والبيهقي، وضعفه الذهبي وابن الملقن والألباني.

والحكمة من مشروعيته هي أن الإنسان في هذه الحياة أكرم مخلوقاتها ، وهو مستخلف في الأرض ، ومحتاج إلى ما يضمن له بقاء هذا الاستخلاف .والمال وسيلة لتحقيق ذلك ، يحتاج إليه الإنسان ما دام على قيد الحياة ، فإذا مات انقطعت حاجته ، فكان من الضروري أن يخلفه في ماله مالكٌ جديدٌ . فلو جُعل ذلك المالك الجديد أولَ شخص يحوز المال ويستولي عليه ، لأدَّى هذا إلى التشاحن والتنازع بين الناس ، وتغدو الملكية حينها تابعة للقوة والبطش .

من أجل ذلك جعلت الشريعة المالَ لأقارب الميت ، كي يطمئنّ الناس على مصير أموالهم ؛ إذ هم مجبولون على إيصال النفع لمن تربطهم بهم رابطة قوية من قرابة أو سبب .

علم المواريث ١

فإذا مات الشخص ، وترك مالاً ، فإنّ الإسلام يجعل هذا المال مقسَّماً على قرابته ؛ الأقرب فالأقرب ، ممن يُعتبر شخصه امتداداً في الوجود لشخص الميت ؛ كالأولاد ، والأب ، ومن يليهما في درجة القرابة .

وقد نكتفي بهذا القدر ونكمل في العدد المقبل بحول الله وقوته ونختم بنظم ابن الهائم الشافعي في الحث في تعلم الفرائض

قال ابن الهائم الشافعي (ت:815هـ) في كفاية الحفاظ:

هذا وإن أفضلَ العلومِ ... شريعةُ المصوِّرِ الحكيمِ

لا سيما الفرائضُ الذي أتتْ ... فيه مقالةُ النبيْ واشْتَهرتْ

مِن حَثِّهِ لنا على تَحصيلِهِ ... عِلْما وتَعلِيما ومِنْ تَفضِيْلِهِ

بأنَّه لِلعلمِ نِصْفٌ واشْتَهرْ ... فضلا لَدى صَحْبِ النبيْ فَعَنْ عُمرْ

إذا تَحدثتمْ تَحدَّثوا بهِ ... وذاك واضحٌ لِذِي تَنبُّهِ

مكتبة البحوث

بحث محكم في الصياغة القانونية
تناول مع التطبيق أحد عشر ضابطا لصياغة قانونية سليمة
صحيحة فصيحة

الضوابط اللغوية للصياغة القانونية

للدكتور / سليمان بن عبدالعزيز العيوني
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

للتحميل

" http://cutt.us/40Xc "

سؤال وجواب

مشاعل بنت سليم الصاعدي

ما ماهي ماهية القذف ؟

القذف الرمي المطلق بما يهتك الأعراض ونفي الأنساب

ماألفاظ القذف ؟

منها

الصريح : وهو الذي لايحتمل إلا الرمي بالزنا

غير الصريح : وقد اختلف فيها على وجوب حد القذف على القاذف فبعضهم قال بموجبه وبعضهم قال بعدم تحققه مالم يُصرح القاذف بذلك لفظاً وحقيقة وقال ابن قدامة : غير الصريح هي الألفاظ التي نرجع فيها الى التفسير فإن فسرت بالقذف حُد القاذف فإذا لم تفسر بالقذف لاحد عليه ويُعزر

ماهي طرق إثبات القذف ؟

اتفق الفقهاء بل انعقد اجماعهم على أن حد القذف يثبت بأحد الطرق المعتبرة شرعاً وهي شهادة العدلين أو إقرار القاذف على نفسه

أما في القانون فلا يستلزم لإثبات وقائع القذف دليلاً معيناً بل يجوز إثباتها بكافة الطرق بما في ذلك شهادة الشهود وقرائن الأحوال

سؤال وجواب

ماعقوبة القاذف وشروط ايقاع العقوبة بالقاذف ؟

حد القذف الجلد **ثمانين جلدة**

ويترتب على القاذف بالإضافة الى الجلد **عدم قبول شهادته لأنه فاسق** ويستثنى التائب من ذلك

ويشترط في القاذف لإيقاع العقوبة البلوغ والعقل والإختيار والعقل

هل تسقط عقوبة القذف ؟

اتفق الفقهاء على أن عقوبة القذف لاتسقط بعد ثبوتها **إلا بعدة أمور**

تصديق المقذوف على مانسب إليه أي أن القاذف قد اتهم المقذوف بشئ قد انطبق على مافعله

أن يقيم القاذف بينة شرعية تثبت صحة ماجاء به

عفو صاحب الحق عن حقه

هل يسقط حد القذف على القاذف إذا تاب ؟

اتفق الفقهاء على أن القاذف إذا تاب **لايسقط عنه الحد** ويزول فسقه وتكون توبته بإكذابه نفسه

سؤال وجواب

ماهي إجراءات رفع دعوى القذف ؟

تحرير محضر بواقعة القذف في مراكز الشرطة

وتُحول القضية بعد ذلك للمحكمة ويتم طلب الجاني عن طريق محضري المحكمة أو رجال السلطة العامة وذلك وفقاً للمادة 17 من نظام الإجراءات الجزائية

وقد نصت المادة 18 من نظام الإجراءات الجزائية على إمكانية إقامة الدعوى الجزائية أو إجراءات التحقيق في الجرائم الواجب فيها حق خاص للأفراد ولو لم يتقدموا بالشكوى فيما إذا رأت هيئة التحقيق والادعاء العام مصلحة عامة في رفع الدعوى والتي نص مشروع اللائحة التنفيذية للنظام أن من بين هذه الجرائم القذف والسب

سُقيا مكة

عن سعد بن عبادة رضي الله عنه قال يا رسول الله : إن أمي ماتت، أفأتصدق عنها؟ قال: نعم، قلت: فأي الصدقة أفضل؟ قال: سقي الماء. حسنه الألباني.

برعاية المكتب التعاوني للدعوة بالمعابدة بمكة

آخر موعد للمساهمة 1436/12/20 هـ

سقيا العائلة : 400 ريال

سقيا الوالدين: 200 ريال

سقيا الفرد: 40 ريال

بنك الإنماء 68200919988000

بنك الراجحي 141608011999992

بنك الرياض 1042353429940

بنك البلاد99118455280004

من أي بنك SA3800000141608011999992